

مبادئ للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين

الدكتور محمد حبيب صالح

قسم التاريخ

جامعة دمشق

الطريق نحو الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية:

كانت المنطقة العربية منذ القديم وما تزال إلى يومنا هذا تتمتع بأهمية استراتيجية خاصة، وتشكل هدفاً للدول الاستعمارية، وكانت الصراعات الدولية، التي عاشتها في الماضي وتعيشها اليوم وستعيشها على الأغلب في المستقبل نظراً لتوفر كافة مقومات الصراع النتيجة الحتمية للتنافس والتزاحم الاستعماري للسيطرة عليها وعلى مقدراتها وثرواتها.

ومن الواضح جداً أن المنطقة العربية تحتل مكاناً هاماً وسط القضايا والمسائل الجيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وجعلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ مطلع القرن التاسع عشر من مسألة الهيمنة على هذه المنطقة المهمة رقم واحد في سلم أولوياتها الاستراتيجية.

وتعود البدايات الأولى للنشاطات الدبلوماسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث بدأت التطلعات الاستعمارية الأمريكية بشكل عام، ولم تختلف السياسة التي مارستها الولايات المتحدة في المنطقة العربية عن سياساتها العدوانية، التي مارستها في النصف الغربي من الكرة الأرضية (أمريكا الشمالية - أمريكا الجنوبية - جزر حوض المحيط الهادي). بعد قيامها مباشرة عام ١٧٧٦م، وبدءاً من عام ١٧٦٧م، أقام تجار من ذوي المراس والخبرة من بوسطن ونيويورك علاقات تجارية مع الشرق العربي، الذي كان يخضع للسيطرة العثمانية، غير أن الولايات المتحدة بدأت تمتد جسور الاتصال الفعلية والمنظمة مع المنطقة العربية على إثر نجاح (ثورة) جورج واشنطن، وحصولها على الاستقلال عام ١٧٧٦م، في وقت كانت فيه الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى (بريطانية - ألمانية - فرنسية)، تمارس سياسات الاحتكار التجاري. وكان من الصعب على التجار وأصحاب السفن الأمريكيين دخول حلبة التنافس الدولي في المناطق التابعة للعالم القديم (حسب المفهوم الجغرافي)، ومع ذلك قرّروا العمل على إيجاد أسواق لهم، وبخاصة في المنطقة العربية عن طريق دفع الحكومة الأمريكية نحو طرح وتطبيق سياسة (الباب المفتوح)، حيث لقيت هذه الفكرة تجاوباً كبيراً من قبل الحكومة الأمريكية، التي أوعزت إلى ممثليها ودبلوماسيها في المنطقة العربية بتقديم المساعدات اللازمة والدعم المطلوب للتجار الأمريكيين.

وعكسَ تبني الإدارة الأمريكية لسياسة (الباب المفتوح)، درجة حماسها ومدى إصرارها على تطبيق سياسات مدّ الجسور مع العالم القديم، وسرعان ما وجهت سفنها التجارية نحو البحر الأبيض المتوسط، وبرفقتها بعض القطع العسكرية، ودخلت في صراع حقيقي مع رجال البحر العرب في الشمال الإفريقي. فأرسلت الحكومة الأمريكية السير (توماس يارسلي) إلى المغرب للتفاوض مع ملكه، وانتهت المباحثات بالتوقيع على معاهدة تجارية في تموز ١٧٨٦م، أعطيت بموجبها للولايات المتحدة

الأمريكية حقوق الدولة الأفضل، وفي عام ١٧٩٢م، اعترفت إدارة الرئيس جورج واشنطن باستقلال المغرب (مراكش)^(١).

بعد التوقيع على المعاهدة التجارية مع المغرب (مراكش)، سعت الإدارة الأمريكية جاهدة إلى عقد معاهدات مماثلة مع الجزائر وطرابلس الغرب (ليبيا)، غير أن المفاوضات التي أجراها مبعوثها (جون لامب) مع الداوي حاكم الجزائر انتهت بالفشل، فاقترح عضو لجنة التفاوض (توماس جيفرسون) على حكومته فكرة بناء أسطول حربي أمريكي يتولى مهمة حماية السفن التجارية الأمريكية في البحر المتوسط، ودعم السياسات الأمريكية في الشرق.

في أيلول ١٧٩٣م، أصبح (توماس جيفرسون) وزيراً للخارجية الأمريكية فكلف (دافيد همفري) بالتفاوض من جديد مع حكومة الداوي في الجزائر، لكن الداوي رفض مقابلته. ولدى مناقشة الوضع في الكونغرس الأمريكي تم اتخاذ قرار بإنشاء ست سفن حربية لاستخدامها في مواكبة السفن التجارية الأمريكية، وجعلها أداة ضغط عسكرية بيد الدبلوماسيين الأمريكيين لتمرير السياسات الأمريكية في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، وسرعان ما أرسلت هذه السفن إلى حوض المتوسط بحجة حماية (المصالح القومية الأمريكية) وتوسيع (التجارة الحرة). وفي عام ١٨٠١م، وبقرار من توماس جيفرسون، الذي انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية نفذت القوات البحرية الأمريكية المتواجدة في البحر المتوسط بقيادة العميد (ريتشارد ويل) عدواناً واسع النطاق على طرابلس الغرب، وفي أيار ١٨٠٢م، وصل العميد البحري (ريتشارد موريس) إلى جبل طارق على رأس قوة بحرية أخرى، وفي حزيران، بدأ بمحاصرة طرابلس الغرب وتنفيذ اعتداءات متكررة ضدها، إلى أن اضطر حاكمها في الرابع من حزيران ١٨٠٥، إلى التوقيع على معاهدة وفق الشروط الأمريكية، حصلت الولايات المتحدة بموجبها على مركز الدولة الأكثر تفضيلاً^(٢).

واضطرت القوات البحرية الأمريكية في أواخر عام ١٨٠٦م، إلى الانسحاب من البحر المتوسط (عدا ثلاث سفن) بسبب التوتر الذي طرأ على العلاقات البريطانية الأمريكية آنذاك، وأجبرت الإدارة الأمريكية إلى استخدام قواتها البحرية داخل مياهها الإقليمية، ولم يعد المشرفون على التجارة الأمريكية في حوض البحر المتوسط يمتلكون أداة الضغط العسكرية بين عامي ١٨٠٧-١٨١٥م.

غير أن الولايات المتحدة أعلنت الحرب على الجزائر في آذار ١٨١٥م، بعدما تمكنت من تسوية علاقاتها مع بريطانيا، وجهزت أسطولين حربيين: الأول بقيادة (ستيفان ديكاكور)، والثاني بقيادة (ويليام بيزيدج)، وأمرتهما بالتوجه نحو الشواطئ العربية المتوسطية في إفريقية برفقة القنصل الأمريكي العام فيها. حيث تمكن (ديكاكور) من فرض معاهدة صلح على الجزائر وفق الشروط التي وضعتها الحكومة الأمريكية، ومعاهدة أخرى على طرابلس الغرب في ٥ آب ١٨١٦م^(٣)، ومنذ ذلك التاريخ بدأت عملية تكريس النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي في المنطقة، وأمر وزير الخارجية الأمريكي (هنري كلي) بتشكيل مجموعات من الشباب التابعين للقوات البحرية الأمريكية من الذين يتقنون اللغتين العربية والتركية وإرسالهم للعمل في القنصليات الأمريكية في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب^(٤).

في عام ١٨١٩م بدأت البعثات التبشيرية البروتستانتية الأمريكية بالوصول تبعاً إلى منطقة الشرق العربي وأضيفت إلى نشاطاتها رحلات الباحثين والرحالة الأمريكيين. وفي عام ١٨٣٤ - ١٨٣٥م كان (ج. ستيفن) أول مواطن أمريكي يُبحر عبر النيل من أسوان إلى الأقصر، وقام بعد ذلك برحلة إلى سناء دون بعدها مخطوطاً طُبِع في مجلدين جذب الكثير من القراء في الغرب^(٥).

وتمكن الرحالة والجواسيس والباحثون الأمريكيون في الشرق العربي من بناء نخبة من الكوادر الأمريكية قامت بإعداد دراسات خاصة عن أوضاع المنطقة العربية

وبعثت بها إلى مراكز البحوث والدراسات الأمريكية التي عملت بدورها على تحليلها وتقديم النتائج التي توصلت إليها الإدارة الأمريكية، وبناء عليها كانت هذه الإدارة تخطط سياساتها في المنطقة وتعمل على زيادة نفوذها الاقتصادي فيها. وبدأت الاحتكارات الأمريكية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر مثل (شركة ستاندار أوليل نيويورك) ببيع مادة زيت الكاز في مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية بما في ذلك منطقة الشرق العربي التي كانت تخضع لسيطرتها، كما فتحت غرفة التجارة الأمريكية فروعاً لها في بيروت والقاهرة، وعملت على تنشيط حركة الاستيراد والتصدير من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأقدمت الشركات التجارية ورجال الأعمال الأمريكيين على شراء المحاصيل الزراعية ومواد أخرى من منطقة الشرق العربي^(٦).

ومع بداية القرن العشرين وظفت رؤوس الأموال الأمريكية في مختلف مجالات الاستثمار الزراعي في بلاد الشام والعراق إلى جانب الاستثمارات الألمانية والبريطانية والفرنسية^(٧) وترافق هذا النشاط الاقتصادي مع نظرية "ردع روسيا القيصرية" التي طرحها الأدميرال الأمريكي (أميهين) خلال عامي ١٩٠٠ - ١٩٠٢م والذي أصبح مؤرخاً مشهوراً لتاريخ التجربة العسكرية الأمريكية فيما بعد. وقد تضمنت نظريته هذه وضع حدٍّ للنفوذ الروسي ولدور روسيا كدولة عظمى في السياسات الدولية عن طريق إقامة تكتل "قوى دولية بحرية" تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية وبقيادتها، وإقامة مجال حيوي واسع يشمل منطقة الشرق العربي بكاملها بما في ذلك منطقة الخليج، وإدخالها في تعداد المناطق الحيوية العميقة للسياسات الأمريكية واستراتيجيتها المستقلة التي تهدف إلى فرض التدرجي لسيادة الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية وصولاً إلى الإمبراطورية الأمريكية العالمية^(٨). لكن الدول الأوروبية العظمى آنذاك (بريطانية، فرنسة، ألمانية) استمرت في اتباع سياسة التنافس والمزاومة لتوظيف رؤوس الأموال الاستثمارية في اقتصاديات

الدولة العثمانية وبخاصة في الشرق العربي، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنشيط مساعيها لكسب المزيد من الامتيازات، وتحسين مواقعها في ساحة التنافس الدولية. وجرى أهم المحاولات الأمريكية في هذا المجال أثناء زيارة الأميرال ك. تشيستر إلى القسطنطينية عام ١٩٠٨م كممثل لغرفة تجارة نيويورك وذلك من أجل إجراء محادثات مع السلطان حول امتيازات إنشاء الخطوط الحديدية والتنقيب عن النفط^(٩). وعندها أعطى السلطان وعداً من حيث المبدأ بإعطاء الأمريكيين امتياز إنشاء السكك الحديدية^(١٠). غير أن تنفيذ هذا الوعد تأخر بسبب الصراع والتنافس الحاد الذي وقع بين بريطانية وروسيا وفرنسة وألمانية حول هذه الامتيازات، وتعرضت الدولة العثمانية لضغوط كبيرة من الدول الأوروبية العظمى، فاضطرت الإدارة الأمريكية للدول عن الفكرة آنذاك^(١١).

بعد مرور ثلاث سنوات على إلغاء الامتيازات الأمريكية بشأن الخطوط الحديدية، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على امتياز من الدولة العثمانية بالتنقيب عن النفط في صحراء النقب في فلسطين^(١٢) "ومنذ ذلك التاريخ" يكتب المؤرخ السوفييتي المعروف بـ أسيواف "أصبحت الإدارة الأمريكية تلعب دوراً واضحاً في الصراع الدولي على النفط في المنطقة العربية وفيما بعد في كل الصراعات الدولية السياسية للسيطرة على منطقة الشرق العربي بأكملها"^(١٣).

ومن جهة ثانية ازدادت فعالية ونشاط الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق العربي بشكل رئيسي مع بداية الحرب العالمية الأولى، فالأعمال العسكرية التي جرت بين عامي ١٩١٤ - ١٩١٨م وقعت بعيداً عن أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، وجذبت الأسواق الأوروبية والعالمية سيل من البضائع الأمريكية في وقت شلت حركة التصنيع والإنتاج في القارة الأوروبية وبخاصة في بريطانية وفرنسة وألمانية وإيطاليا بسبب الحرب، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الممول الرئيس والأساسي للسوق العالمية. وازدادت بشكل هائل حركة التصدير من الولايات المتحدة الأمريكية،

وتضاعفت ثلاث مرات خلال الحرب العالمية الأولى وترافق ذلك مع حركة تطوّر هائلة في الصناعات الأمريكية^(١٤).

بهذه الدرجة تغيرت الحياة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب وبعد الحرب العالمية الأولى مباشرة الأمر الذي أدى إلى تكريس وتعميق النزعة التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية نحو مختلف أصقاع الكرة الأرضية، وفي وقت تضاعفت فيه ثروات رجال الأعمال والتجار الأمريكيين، وبذلك تكون الحرب قد جعلت من الولايات المتحدة أقوى دولة في العالم من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية: وفي عام ١٩٢١م بلغت قيمة الديون التي قدمتها الإدارة الأمريكية للدول الأوربية خمسة عشر مليار دولار^(١٥).

وأقلقت مسألة التزايد الكبير في التأثير الأميركي على العالم كل من بريطانية وفرنسة بشكل خاص، خاصة وأنها كانتا لفترة طويلة من الزمن تستغلن مستعمراتهما في آسيا وإفريقية، ولا ترغبان في تراجع قوتيهما الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتخلي عن سياسات الهيمنة التي فرضتهما على الساحة الدولية لكن الاهتمامات الأمريكية توضعّت بعد الحرب مباشرة في المنطقة العربية وتبنّت الإدارة الأمريكية استراتيجية تهدف إلى تحويل المنطقة العربية بشكل متدرج إلى "منطقة صيد موروثة ومحمية" للولايات المتحدة الأمريكية. كما سنرى لاحقاً.

١- "مبدأ" "التحديث" و "تعريب فلسطين" وبدعة "أرض الميعاد":

توضعّت حركة التبشير البروتستانتية الأمريكية في صلب الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية العقد الثاني من القرن التاسع عشر بعد فشل الدبلوماسية الأمريكية في مجاراة سياسات الدول الأوربية العظمى والحصول على موقع مناسب لها في منطقة الشرق العربي. وبدأت الحركة نشاطها عام ١٨١٩م عندما وصل إليها ستون، مبشراً بأمر من اللجنة الأمريكية للتبشير، راحوا يعملون على نشر

وتكريس المذهب البروتستانتي في الشرق العربي على امتداد خمسة وعشرين عاماً^(١٦) وكان هدفهم المعلن إنشاء كنائس وأديرة محلية برئاسة دعاة من السكان المحليين، ودفع المسيحيين العرب الأرثوذكس إلى التخلي عن مذهبهم واعتناق المذهب البروتستانتي كخطوة أولى على طريق مدّ جسور الاتصال مع المنطقة، وترافق ذلك مع إعلان الإدارة الأمريكية التزامها بالدفاع عن البعثات التبشيرية البروتستانتية المتدفقة نحو المنطقة واستطاع السفير الأمريكي في القسطنطينية خلال أربعينيات القرن التاسع عشر أن ينزع من السلطة العثمانية التي كانت تبسط سيطرتها على الشرق العربي "حق" الدفاع عن المبشرين البروتستانت، وأخبر القنصل الأمريكي في بيروت قائلاً: "المبشرون يعرفون بأنفسهم أنني أستطيع الدفاع عنهم. وأمتلك الصلاحيات التامة اللازمة لذلك، وليس من خلالكم فقط، وإذا تطلّب الأمر يمكننا استدعاء سفننا العسكرية الموجودة في البحر المتوسط"^(١٧).

وتغلّغت حركة التبشير البروتستانتية في أصقاع الشرق العربي، وراحت تطبع الكتب البروتستانتية باللغة العربية، وعُرِّبَ الإنجيل البروتستانتي ونشرته، وراحت تشنّ الحملات الدعائية والموجهة لخدمة المصالح والأطماع الأمريكية في وقت قدّمت لها الإدارة الأمريكية بالإضافة إلى الدعم السياسي وحتى العسكري عندما تدعو الضرورة كميات كبيرة من الأموال وأشكال أخرى من المساعدات لتغطية كافة أوجه النشاط الذي كانت تقوم به^(١٨). وبفعل ذلك استطاعت حركة التبشير البروتستانتية الأمريكية أن تؤثر في المنطقة، وبدأت تروج لمبدأ "التحديث" و"تغريب فلسطين" الذي لاقى رواجاً وقبولاً كبيراً قبل ذلك لدى البروتستانت الأنكلوساكسونيين في العالمين القديم والحديث^(١٩)، ويتجلى جوهر مبدأ "التحديث" و"تغريب فلسطين" فيما يلي: "يجب بأية طريقة كانت الإعداد لعودة اليهود "المشردين" في مختلف أنحاء العالم إلى "أرض الميعاد" بالرغم من أن هذه الأرض معمورة بسكانها الأصليين العرب ولهم حضارتهم

المستقلة والتميزة والتي لا تخرج جذورها الأساسية على الإطلاق من العادات والقيم اليهودية - المسيحية^(٢٠).

في أواسط القرن التاسع عشر أقدم (ج. دونان ١٨٢٨ - ١٩١٨م) على تشكيل "جمعية الشرق العالمية" كنموذج خاص لتنفيذ مخططات "التحديث" البروتستانتية في الشرق وحدد لها التوجهات الرئيسية التالية:

١- العمل على تطوير الزراعة والصناعة والتجارة، والأنشطة الاجتماعية في الشرق العربي وبخاصة في فلسطين.

٢- الحصول على تراخيص وامتيازات من السلطان العثماني في القسطنطينية وفي كل الولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية وبخاصة في فلسطين.

٣- شراء مساحات من الأراضي عن طريق الشركات الغربية وذلك من أجل استثمار أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الخصبة في الأرض المقدسة فلسطين^(٢١).

وضعت الجمعية في الحسبان مسألة الانتقال التدريجي لملكية الأرض في فلسطين واستغلال اليد العاملة الرخيصة فيها، وتشغيل المهاجرين الذين سيتم جمعهم فيها، وتوظيف رؤوس الأموال الغربية وفق شروط ضريبية سهلة للغاية على أرض فلسطين، ويقول (ج. دونان) بهذا الخصوص ما يلي: "تحتاج فلسطين كما هو معروف فقط إلى جهد بشري قاد على نقل مجتمعا إلى الازدهار، إنها واحدة من البلدان الأكثر روعة وملاءمة على وجه الكرة الأرضية... يجب تنشيط التجارة فيها، وإحداث المشاريع الصناعية، وتحديث القطاع الزراعي وجذب التجار والمستثمرين والرأسماليين إليها"^(٢٢).

بهذه الدرجة من الحماس والاندفاع طرح (ج. دونان) فكرة "تغريب فلسطين" عن طريق ذوي التأثير والنفوذ من الزعماء اليهود والمسؤولين الحكوميين في بريطانيا

وفرنسة وألمانية. لكن الفكرة لم تحصل على الدعم اللازم آنذاك في الأوساط السياسية الأوروبية. غير أن الحكومة الأمريكية أخذت بها، وراحت تعمل بالتدريج لتطبيقها دون أن تثير أية ضجة أو حتى أي انتباه إليها من قبل الآخرين بعدما فهمت أن فكرة (ج دونان) هذه يمكن أن تحول فلسطين إلى رأس جسر لها من خلال جعلها مستعمرة يهودية بالاعتماد على رأس المال الذي سيخصص لذلك من مصادر عالمية مختلفة، وتحويلها بالتدريج إلى دولة تستمد أسباب وجودها واستمرارها من الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وتشهد تقارير القنصليات الأمريكية التي كانت تعمل في فلسطين والمناطق المحيطة بها، والأجوبة الرسمية التي كان يرسلها موظفو وزارة الخارجية الأمريكية المختصين بالشرق العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الأهمية الخاصة التي كانت توليها الأوساط الحكومية الأمريكية لفكرة "التحديث" البروتستانتية وكان القناصل دائماً يصرون على ضرورة التأكيد على "الأخلاق البروتستانتية" والترويج "للقيم اليهودية - البروتستانتية" في الشرق العربي، ونشرها على نطاق واسع. وقد تبنى معظم المسؤولين الحكوميين في الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفكرة بعد ما تمت تربيتهم عليها منذ الطفولة^(٢٣).

وفي معظم الكتابات والتقارير والمذكرات التي نظمها وكتبها الرحالة والمستكشفون والمبشرون البروتستانت في تلك المرحلة تأكيد على ضرورة خلق وتنشيط وتقعيد الحياة والأنشطة اليهودية في فلسطين. وأكد أوليفانت الشخصية المعروفة في أوروبا، والذي هاجر إلى فلسطين على الأهمية الخاصة لهذه المسألة في كتاباته الكثيرة، التي نشرها على صفحات نيويورك سان^(٢٤). وفي عام ١٨٨٧م، تم جمع كتاباته التي يرسلها بشكل مستمر في كتاب تحت عنوان "حيفا أم الحياة في فلسطين الحديثة"، ويدعو فيها اليهود والمسيحيين البروتستانت إلى تقديم الدعم الروحي والمادي لمسألة التوطين اليهودي الواسع النطاق في أرجاء فلسطين^(٢٥). وقد أعطى أوليفانت، أهمية خاصة جداً لمسألة إزالة الخمول لدى اليهود الأوروبيين الشرقيين واليهود الروس

بشكل خاص، وذلك من أجل دعم مسألة الاستيطان اليهودي في فلسطين^(٢٦). وكتب في تقرير له أرسله من مدينة حيفا في ١٧ نيسان ١٨٨٣م ما يلي: "لا تصطدم الشركات الزراعية الأوروبية على (أرض الميعاد) مع المواقف المعارضة من قبل النظام المحلي بقدر ما تصطدم مع أخوتها الأوروبيات في العقيدة"^(٢٧). وبرأي أوليفانت على يهود الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية أن يقوموا بفعل كل ما من شأنه تسهيل عودتهم الأكيدة إلى فلسطين وتحويلها إلى دولة يهودية متطورة قيادة على العيش، حسب وصية الكتاب المقدس وتنفيذاً لها"^(٢٨). كما يلاحظ بشكل واضح في كتابات أوليفانت أيضاً كما في كتابات غيره من المبشرين والرحالة والمستكشفين البروتستانت في الشرق العربي، التي أرسلت من الأرض المقدسة فلسطين تغيب كامل لأي ذكر لحقوق العرب سكان فلسطين الأصليين والشرعيين عبر تاريخها الطويل والذين كانوا يشكلون آنذاك الغالبية الساحقة من سكانها"^(٢٩). وعن طريق دعاية التبشير البروتستانتية والجمعيات البروتستانتية، التي أسست في الشرق العربي تم الترويج لأفكار وطروحات تدعو إلى ضرورة القيام بحملة "تحديث وتطوير حضارية في فلسطين"، بإدخال العنصر اليهودي إليها على أن يتبع ذلك طرد منظم للعرب من فلسطين، وجرى تصوير مسألة إقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين على أنه "إرادة ربانية تتجاوز مع نبوءة الكتاب البروتستانت المقدس"^(٣٠).

وكانت الأنشطة والفعاليات الرسمية وغير الرسمية للأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية قوية للغاية في منطقة الشرق العربي على الرغم من أنها لم تكن تعد حتى ذلك الوقت واحدة من القوى الفاعلة على حلبة الصراعات الدولية حول الشرق العربي. لكن الولايات المتحدة ركزت على صلاتها غير الرسمية مع سكان المنطقة وبخاصة فلسطين أكثر بكثير من الدول الأوروبية الأخرى، ووقع موقعها في علاقاتها مع فلسطين تحت تأثير الضغط الهائل للبروتستانتية بغية توجيه سيل من المهاجرين اليهود إليها من مختلف أنحاء العالم وتحويلها بالتدريج إلى "دولة يهودية"، وحال هذا

الأمر دون اقتراب الإدارات الأمريكية المتعاقبة من حقيقة الوضع القائم في منطقة الشرق العربي، وبقيت ترى الأحداث والتطورات التي كان يشهدها بعين بروتستانتية ويهودية.

وكان الموقف الأمريكي في الوقت نفسه يتوافق على الغالب مع المصالح والتطلعات الاستراتيجية المستقبلية للولايات المتحدة، وعلى حساب الشعب العربي المالك الحقيقي للشرق العربي وباني حضارته، ومالك تراثه، ومما كان يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ مثل هذا الموقف هو أنها كانت مقتنعة تماماً بأن رأس المال اليهودي الكبير، وتأثير اليهود الواسع النطاق في العالم سيقودها في المحصلة النهائية إلى احتلال الموقع الأفضل في الساحة الدولية، في وقت كانت تراقب فيه النشاط الصهيوني الكبير في أوروبا، والذي نتج عنه اتخاذ الخطوة العملية الأولى على طريق السيطرة على فلسطين عندما قام اليهود بالتنسيق مع الرأسمالية الأوروبية بتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر بازل ١٨٩٧م، كمنظمة سياسية للبدء بنفيعيل نشاطاتها على أرض فلسطين تمهيداً لانتزاع أراضيها من أيدي سكانها الحقيقيين وإقامة دولة يهودية عليها.

بعد مؤتمر بازل، أصبحت الدبلوماسية الأمريكية تجاه منطقة الشرق العربي أكثر ارتباطاً بالحركة الصهيونية العالمية من جهة وببريطانية العظمى من جهة ثانية، خاصة وأن بريطانيا كانت شريكها الرئيسية في الإشراف على البعثات التبشيرية البروتستانتية وحمايتها في المنطقة، وتولت معها عملية التنسيق والإشراف عليها والدفاع عنها عندما كانت الضرورة تدعو إلى ذلك لدى السلطات العثمانية في القسطنطينية، وكانت للإدارة الأمريكية غاية مزدوجة من عملية التقارب الكبيرة مع بريطانيا في تلك الفترة فقد أرادت:

أولاً: دفع بريطانية إلى تنفيذ الخطوات الأولى على طريق إقامة الكيان اليهودي في فلسطين، وإلقاء ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج وتبعات عليها إذا فشلت في وضع الفكرة الصهيونية موضع التنفيذ.

وثانياً: كانت تسعى لكسب ودّ البرجوازية والرأسمالية اليهودية في بريطانية نفسها والتنسيق في المستقبل معها عندما تحين الفرصة المناسبة لتعميق وتكريس نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق العربي.

بهذا الشكل أصبحت فلسطين العربية وبسبب المطامع الاستعمارية والنشاطات الموجهة للبعثات التبشيرية البروتستانتية هدفاً لتحقيق فكرة أو مبدأ "التحديث" و"تغريب فلسطين"، وبدعة عودة اليهود إلى "أرض الميعاد"، بعدما أصبحت فلسطين تعيش وضعاً خاصاً في السياسات الدولية، وفي وقت كان فيه الرأي العام في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية جاهزاً لتقبل سياسات حكوماته بسبب الدعاية البروتستانتية الداعية إلى تحقيق حلم "شعب الله المختار"، في العودة إلى "أرض الميعاد".

أما فيما يتعلق بالسياسات الأوروبية فقد تجمعت حول هذا الهدف ونظرت إلى فلسطين ومستقبلها من زاوية مصالحها وأطماعها الاستعمارية فيها، وكانت روسية القيصرية هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي استمرت في سياساتها التقليدية السابقة تجاه فلسطين والشرق العربي القائمة على مقاومة تأثير الدعاية البروتستانتية على الأرثوذكس من خلال الجمعية الأرثوذكسية الإمبراطورية في فلسطين، واستمرت في محاولاتها لامتلاك بيت لحم، والحفاظ على سمعتها ونفوذها في الشرق^(٣١).

٢- دعم الحركة الصهيونية العالمية:

أدى نجاح البعثات التبشيرية البروتستانتية لمبدأ "التحديث" و"تغريب فلسطين"، ومبدأ عودة شعب الله المختار إلى "أرض الميعاد" إلى تزايد قوة التأثير لدى مجموعات

الضغط اليهودية على التجار وأصحاب البنوك والصناعيين في العالم وبخاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وتوحدت وتعززت سياسات القوى التي تقبلت فكرة إقامة "الدولة اليهودية"، المتوسطة في صلب المبادئ والتطلعات اليهودية-البروتستانتية الموجهة ضد العرب وضد الأرثوذكسية على اعتبار أن معاداة الأرثوذكسية كان الشكل الظاهري للنشاط البروتستانتية وانصهرت اليهودية و"التحديث" البروتستانتية وتهويد فلسطين في بوتقة الصهيونية السياسية وتحرك الروتشيلايون عبر لجنة الاستيطان اليهودية، التي أسست في فلسطين عام ١٨٨٢م، وراحوا يشترون الأراضي الخصبة في فلسطين من الدولة العثمانية تنفيذاً لخطة الاستيطان التي تم اعتمادها من قبل جماعة "التحديث" البروتستانتية^(٣٢). ولاقوا الدعم من قبل الدولة العثمانية التي كانت تهتم في تلك المرحلة وبسبب وضعها الاقتصادي بجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.

وبذلك بدأت ترسم الخطوط العريضة للأطماع الصهيونية والغربية التي لم تقتصر على فلسطين وحدها آنذاك، وحدد أحد الزعماء الصهاينة آنذاك ويدعى (آحاد عام) مستقبل "الدولة اليهودية" بقوله: "إنها كملجأ في المستقبل لكل اليهود في العالم ولروحنا القومية، ويجب أن يشارك في بناء وتوسيع هذه الدولة كل يهود العالم"^(٣٣). كما وصفها هرتزل، الذي أصبح فيما بعد الأب الروحي للصهيونية بقوله: "إنها الدولة التي سيتوجه إليها الأغنياء اليهود الذين سيضطرون إذن بهلع وجبن إلى إخفاء ثرواتهم، وسيلقون وراء الأمواج الهائجة أحرانهم وكآبتهم، وسيعيشون في أماكن جديدة بإرادتهم"^(٣٤). ومن المؤكد أن العرب الذين كانوا يشغلون الغالبية الساحقة لسكان فلسطين لم يشعروا في البداية بالخطر الحقيقي المهدق بهم على الرغم من أن العداء للعروبة في فلسطين كان واضحاً للعيان ففي عام ١٨٩٥م، نفى هرتزل وجود الشعب العربي في فلسطين وسمح لنفسه بتسمية فلسطين "بلاد بلا شعب"^(٣٥).

وتوجت النشاطات البروتستانتية - اليهودية بانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول وتأسيس الحركة الصهيونية العالمية في مدينة بازل السويسرية عام ١٨٩٧م، وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر تم وضع برنامج الحركة الصهيونية القاضي بإقامة "وطن قومي لليهود في فلسطين"، لضمان ما يسمى "الحقوق الإنسانية لليهود"، ولتحقيق هذا الهدف قرر المؤتمر ما يلي:

"إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمه القانون العام" أما وسائل تحقيق هذا الهدف فهي:

١- العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة.

٢- تنظيم اليهودية العالمية وربطها بواسطة منظمات محلية دولية تتلاءم مع القوانين المتبعة في كل بلد.

٣- تقوية وتغذية الشعور والوعي القومي اليهودي.

٤- اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الحكومية الضرورية لتحقيق الغاية الصهيونية^(٣٦).

يتضح من برنامج بازل أن الصهيونية كحركة عنصرية ذات طبيعة استعمارية استيطانية تهدف إلى اقتلاع جذور اليهود من مجتمعاتهم التي يعيشون فيها وينتمون إليها ودفعهم عبر موجات هجرات متواصلة إلى فلسطين العربية لخلق "دولة قومية يهودية" فيها، ومعنى ذلك أن الصهيونية قررت عامدة تحويل اليهود في المجتمعات الغربية إلى مهاجرين فمستوطنين ومحتلين للأراضي العربية الفلسطينية. أما الاستراتيجية الأساسية لهذا المخطط فتعتمد على رعاية الدول الاستعمارية التي كانت حينذاك تفرض "القانون الدولي".

بهذا الشكل تكون البروتستانتية والحركة الصهيونية العالمية التي هي في الواقع نتاجها نجحت في نفخ روح الحياة في فكرة (ج دونان)، ولم يأخذ الصهاينة أي حساب للعرب، ولا لأي جهة أخرى في العالم، وفي عام ١٩١١م كتبت صحيفة (غولام) الصهيونية التي كانت تصدر في فلسطين: "نسبنا أن العرب يعيشون في فلسطين وهم هنا منذ زمن بعيد... ولم نعظم أية أهمية أو انتباه، ولم نحاول في يوم من الأيام إيجاد أصدقاء لنا بينهم" (٣٧).

وبدأ ظهور المهاجرين اليهود في فلسطين على حساب سكانها الأصليين العرب واغتصاب حقوقهم، وتشكلت الوكالة اليهودية في فلسطين، وراحت تمارس نشاطاتها فيها على أسس عنصرية، وراحت تخلق المبررات اللازمة للوصول إلى مرحلة المواجهة بين العرب واليهود على أرض فلسطين واستخدام السلاح ضد العرب وطردهم منها عبر حملات إرهاب منظمة، وفي كانون الأول ١٩١٢م تم تأسيس المنظمة العسكرية الصهيونية "هستدرو غاستمير" على يد الصهيوني (ي.شاحات) والتي كان عليها أن تنشط على أرض فلسطين خلال خمس سنوات، ووضعت أمامها منذ البداية هدف الدفاع عن الكيان اليهودي ضد جيرانه العرب، وفي ظل الأوضاع السياسية التي كانت سائدة آنذاك تطلب الأمر من المنظمات العسكرية الصهيونية مضاعفة جهودها وتوسيعها، ولخص شاحات تلك المرحلة بقوله: "نحن نعيش مرحلة انتقالية خطيرة يمكن خلالها أن تضعف سلطة الدولة العثمانية، ومن الممكن أيضاً أن تحدث تغيرات مفاجئة في المستقبل القريب، لذلك يجب علينا في هذه المرحلة الخطيرة أن نعد كل المزارعين والعمال لاستخدام السلاح للمشاركة بشكل فعال للدفاع عن كياننا" (٣٨).

بهذه الصورة تم توجيه السياسات الصهيونية بشكل مباشر لتأسيس محمية احتلالية يهودية في فلسطين قادرة على التحرك الفعال ضد السكان المحليين إذا فكروا بالوقوف في وجه المخططات الصهيونية، وتشكيل مجموعات مقاومة مسلحة لصد الخطر

الصهيوني، وتحركت مجموعات هرتزل ولازر وأوبنهايم وشيف وكونا وليب وبقية مالكي رؤوس الأموال والصيارفة اليهود آخذين بالحسبان أنه آن الأوان، وحلت الفرصة الذهبية لتقسيم العالم بين الدول الإمبريالية الكبرى، وإقامة كيان يجمع نشطاء اليهود وزعمائهم الروحيين والماليين، هذا الكيان الذي سيؤمن لهم حسب اعتقادهم أرباحاً طائلة من خلال ممارسة أنشطة تجارية ومالية أوسع على المستوى العالمي وقد علق على ذلك الباحث الصهيوني المعروف (ف إرليخ) بقوله: "إذا كان الشعب اليهودي قد تمكن خلال تحركه المقدس من الوصول بشكل أو بآخر إلى فلسطين وبدأت مباشرة المشكلة الفلسطينية فإنه لو تأخرت الحركة الصهيونية في الظهور عشرين أو ثلاثين عاماً لما استطاعت بأي شكل من الأشكال أن تحقق هدفها، ولتطور الكيان الفلسطيني في كيان قومي وتركيبية قومية، ولقطع الطريق على الحركة الصهيونية في النفاذ إلى فلسطين، ووصلت الحركة الصهيونية إلى فلسطين في اللحظات الأخيرة، ونجحت إلى حد كبير في تحقيق أهدافها وغاياتها الأولى، لكنها لم تستطع تجنب المواجهة، وكان الفلسطينيون في موقف ضعيف للغاية، وغير قادرين على الوقوف في وجه الغزو اليهودي الصهيوني، لكن ليس إلى الحد الذي يدفعهم إلى التعايش معهم" (٣٩).

وبدت عملية استعمار فلسطين واستيطانها في حينها من قبل الصهاينة للصيارفة اليهود و التجار ورجال الأعمال منهم مرتبطة إلى حد كبير مع الدبلوماسية السرية للولايات المتحدة الأمريكية، وبضغط من الحركة الصهيونية العالمية أدخلت المسألة الفلسطينية بسرعة في سياسات الدول الأوروبية الكبرى وبالتنسيق مع الحركة الصهيونية راحت الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل في القضايا الأوروبية تمهيداً لدخول جلبة المنافسة في الساحة الدولية ومواجهة استراتيجيات معينة اتجاه مناطق مختلفة من العالم بما في ذلك منطقة الشرق العربي، ورأت الولايات المتحدة في حينها أنها قادرة على دخول

المنطقة تحت شعار الدفاع عن "حقوق اليهود" في أي مكان وجدوا فيه و بخاصة في فلسطين^(٤٠).

وحركت الحرب العالمية الأولى جملة من الأحداث والتطورات التي أدت إلى سقوط الدولة العثمانية، وشكلت فاصلاً في تاريخ منطقة الشرق العربي، ووقفت طموحات الدول الأوربية الرامية إلى إشباع طموحاتها الاستعمارية حائلاً دون تحقيق آمال وطموحات الشعب العربي في الحرية والاستقلال. وازداد زخم الدبلوماسية الأمريكية، واتخذت الإدارة الأمريكية من إلغاء الباب العالي للامتيازات الأجنبية في تشرين الأول ١٩١٤ مبرراً لسياستها الجديدة، وكان همها الأول خلال الحرب العالمية الأولى حماية المؤسسات التبشيرية البروتستانتية في الشرق على اعتبار أنها كانت المسؤولة بالدرجة الأولى عن تعميق وتكريس المصالح الأمريكية فيها، ورعى السفير الأمريكي في القسطنطينية (هنري مورجيتشاو) بكل حماس مصالح المبشرين البروتستانت، وقدم لهم المساعدات المالية اللازمة خلال الحرب بالتعاون مع مدير شركة ستاندرو أول، ولم يعتمد المبشرون على خدمات السفير الأمريكي فحسب، بل استطاعوا أيضاً الاعتماد على الرئيس ويلسون نفسه، وأعادت حكومته سياسة ((الباب المفتوح))، وأعطت الأفضلية للمبشرين الذين لعبوا بعد عام ١٩١٥ م دوراً مسيطراً في تكوين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه منطقة الشرق العربي^(٤١).

وتحت قيادة الرئيس ويلسون تجاوبت الدبلوماسية الأمريكية مع طلب الصهاينة الأمريكيان بتقديم المساعدات والعون ((للمجتمع اليهودي المسحوق في فلسطين))، فقد أعلم القنصل الأمريكي في القدس بعد نشوب الحرب العالمية الأولى بوقت قصير السفير الأمريكي في القسطنطينية (مورجيتشاو) أن اليهود بحاجة إلى المساعدة، وطلب معونة مالية لهم. وبقي الدبلوماسيون الأمريكيون ((يدافعون عن اليهود)) في فلسطين لأن الدبلوماسيين الأوربيين كانوا قد غادروا الإمبراطورية العثمانية، ((وكان السفير

الأمريكي - كما يدعي توماس - متفهم وليس متعاطف مع الأهداف الصهيونية، ويمثل الأمل الرئيسي بالنسبة لليهود، وقد استجاب لمطالبهم^(٤٢).

واتفقت الإدارة الأمريكية مع السلطات العثمانية والبريطانيين والفرنسيين على إرسال شحنات المعونة والمساعدات إلى ((يهود فلسطين))، وقدم السفير الأمريكي المساعدة لسفن الأسطول الأمريكي لنقل ما طلبه ((يهود فلسطين)) خلال الحرب، وعكس هذا التعاون مدى انجرار الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها المتعاطفة مع الحركة الصهيونية ودورها الفاعل في الحفاظ على اليهود الصهاينة في فلسطين. وتمكنت هذه الحركة بسبب ذلك من إنهاء وبلورة خطة تكتيكية قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى تقوم على المبادئ والأسس التالية:

١- فرض الحماية البريطانية على فلسطين بعدما لاحت في الأفق بوادر النصر للحلفاء.

٢- التفاهم مع بريطانية فور حصولها على حق فرض الحماية على فلسطين والسماح بإدخال مليون مهاجر يهودي إلى فلسطين خلال ٢٠-٣٠ سنة.

٣- الاتفاق على نظام الحماية مع بريطانية بحيث توضع فلسطين تحت إدارة اليهود الذين سيستمرون في خدمة المصالح البريطانية في منطقة قناة السويس وضمن الدفاع عن هذا الممر البحري الهام^(٤٣).

من جهتها تبنت الإدارة الأمريكية الخطة التكتيكية الصهيونية، وسعت إلى إيجاد وخلق الظروف المناسبة للإسراع في تنفيذ المشروع الصهيوني، وعرض الرئيس ويلسون في حزيران ١٩١٧م، على الدولة العثمانية خطة طرحتها الحركة الصهيونية العالمية، تقضي بالتفاوض مع بريطانية للخروج من الحرب العالمية الأولى، وإنهاء الحرب في الشرق.

لكن القوات البريطانية والفرنسية تمكنت من سحق القوات العثمانية في فلسطين ، خريف عام ١٩٧١ ، بقيادة الجنرال اللنبي ، فكثفت الحركة الصهيونية نشاطها في الولايات المتحدة وعملت كل ما من شأنه حمل إدارتها على إعطاء المشكلة الفلسطينية طابعاً دولياً ، واستطاعت الحركة الصهيونية بالتعاون مع الإدارة الأمريكية ولاعترارات تكتيكية واستراتيجية إلقاء مهمة تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين على كاهل بريطانية آخذة بالحسبان ما يمكن أن يترتب عليه من تبعات على العلاقات البريطانية العربية وعلى أن تقدم الإدارة الأمريكية من جانبها كل أشكال الدعم السري للحركة الصهيونية إلى أن يحين الوقت المناسب لإظهاره ، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد تحولت خلال الحرب إلى دولة عظمى من الناحيتين العسكرية والاقتصادية ، وكان لابد لها من تعميق وتكريس نفوذها في منطقة الشرق العربي وبالتحديد في مناطق إنتاج النفط في الخليج العربي والعربية السعودية ، كخطوة لا بد منها لدخول حلبة التنافس الدولي من أبوابه العريضة وبعدما أثبتت الحرب الأهمية الفائقة للنفط والسيطرة على منابعه .

٣- وضع حجر الأساس لإقامة المحمية الاستيطانية الصهيونية (إصدار وعد بلفور ١٩١٧م)

كان تجاوب الحكومة البريطانية مع مطالب الحركة الصهيونية سريعاً للغاية ، وبعث وزير خارجيتها (آرتور جيمس بلفور) رسالة إلى نائب رئيس الفيدرالية الصهيونية - البريطانية اللورد روتشلد تضمن ما يلي : ((إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين^(٤٥) العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وإنها مستعدة لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، وإنها لن تقوم بأي عمل من شأنه أن يلحق الضرر بالسكان أو الحقوق المرعية في فلسطين...))^(٤٤) ودخلت هذه الرسالة في التاريخ تحت اسم وعد بلفور . وكانت النتيجة المباشرة للمباحثات الطويلة التي أجراها

حايم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية البريطانية مع أعضاء المكتب العسكري البريطاني ورئيسهم لويد جورج الذي أصبح رئيساً للوزراء البريطاني عام ١٩١٦م^(٤٥)، حيث أخذت الحكومة البريطانية آنذاك وبشهادة رئيس وزرائها نفسه في الحسبان أن دعم المنظمات الصهيونية سيؤدي إلى تحويل فلسطين العربية، التي أصبحت من مخلفات الدولة العثمانية المهزومة إلى (مركز سياسي وروحي للقومية اليهودية العالمية)، والتأثير على اليهود في العالم، واستخدام إمكانات الصيارفة وأصحاب البنوك منهم لدعم بريطانية بعدما فقد الحلفاء احتياطاتهم من الذهب والعملة الصعبة بسبب الحرب، والتي سخرت لتغطية ثمن الأسلحة والبضائع والواردات الأخرى من الولايات المتحدة لأمركية^(٤٦)، وسعى اليهود الصهاينة في أوانها إلى تضخيم الصورة المتوقعة لتلك المساعدات وتسخيرها لخدمة الدعاية الصهيونية، وارتبط ذلك بشكل رئيسي بإمكانية استخدام بريطانية لهذا الوعد على شكل أداة أو وسيلة لتأييد بقية دول الحلف للمشروع الصهيوني.

ومنذ صدور وعد بلفور وإلى اليوم وغالبية المؤرخين تعتقد بريطانية هي الدولة الوحيدة، التي صاغت الوعد وقدمته هدية للحركة الصهيونية ورعته وأشرفت على تنفيذه. لكن والحق يقال: إن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية لا تقل عن المسؤولية البريطانية، صحيح أن بريطانية قامت بكل هذا وكانت السبّاقة في تقديم خدماتها للحركة الصهيونية غير أنها لم تكن الوحيدة والدور الأمريكي في هذا المجال لم يكن أقل خطورة من الدور البريطاني، إن لم نقل إنه وبشكل مشترك من قبل حكومتي الدولتين في آن معاً، ومنذ عام ١٩١٤م، أي قبل صدور وعد بلفور بثلاث سنوات قام (ل. برانديس)، ممثل المنظمة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية بفعل كل ما من شأنه إعلان هذا الوعد وبوساطة برانديس حصلت بريطانية على تأكيدات شفوية أدلى بها الرئيس الأمريكي ويلسون أعرب فيها عن دعمه للحركة الصهيونية في إقامة (وطن قومي لليهود في الشرق الأوسط)^(٤٧)، وجرت بعدها مراسلات بين وزير

الخارجية الأمريكي (لانسينغ) وبرانديس وكذلك (س. أوغيز)، و(ف. فرانكفوتير)، و(ج. دي خاعاس). خلال عامين متتاليين دون انقطاع حول تعاون وزارة الخارجية الأمريكية والمسؤولين* عن السياسات الخارجية في الولايات المتحدة من الذين تتوافق أفكارهم مع الفكر الصهيوني حول مسألة إستعمار فلسطين وتحويلها إلى (دولة يهودية)^(٤٨).

وركزت الحركة الصهيونية آنذاك جلّ اهتمامها لكسب الشخصيات التي تحيط بالرئيس ويلسون بالذات، وهنا لا بدّ من ذكر أسماء بعضها مثل العقيد (إيدف هاوزا)، الذي ارتبطت به إلى حدّ كبير السياسات الخارجية الأمريكية خلال تلك الفترة، ويمكن الحكم على نتيجة تلك الاتصالات من رسالة (أوغايزا) إلى (برانديس) المؤرخة في ٧ شباط ١٩١٧م، والتي تضمنت ما يلي: "لقد أرسلت إلى العقيد هاوزا الوعد المتعلق بمسألتنا فكتب لي ما يلي: أنا أمل بأن الحلم الذي نتقاسمه سوية سوف يتحقق في القريب العاجل"^(٤٩). وهذا يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم مسبق بمسألة وعد بلفور قبل صدوره بحوالي تسعة أشهر، وأعطت موافقتها الضمنية عليه. وبعد رسالة (أوغايزا) بفترة وجيزة صرّح (أوغايزا) تنفسه أن (برانديس) مهتم بنجاح اليهود في مهمتهم أكثر من اليهود أنفسهم^(٥٠).

وبذلك تثبت رسالة (أوغايزا) وتصريحاته، ومقاطع أخرى مشابهة وردت في رسائل الصهاينة الأمريكيين إلى قيادة المنظمة الصهيونية العالمية أن سياسة الرئيس الأمريكي ويلسون اتجه الحركة الصهيونية تتبع من جذور (التحديث) البروتستانتية المتحالف مع الصهيونية وكان يميل كل الميل إلى تقديم كافة ما تطلبه من خدمات.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنه لا توجد في الدراسات الصهيونية وجهة نظر واحدة موحدة تجاه العقيد (هاوزا)، وأن بعض المؤلفين والباحثين الصهاينة (على سبيل المثال: م. أوروبسكي، س. أدلير، ن. كوهين)، يتحدثون عن أفكاره "المعادية

للسامية^(٥١). وهذا ذاك في الحقيقة يخدم هدفاً واحداً هو دفع قارئ مؤلفاتهم إلى الثقة بكتاباتهم وتصديق ما كتبوه وما طرحوه من آراء غايتها الوحيدة الترويج للصهيونية وخدمتها. وبرأينا فإن (هاوزا) وبقية الصهاينة الآخرين كانوا مضطرين إلى انتهاز مثل هذا السلوك بعد صدور وعد بلفور وسعوا جاهدين بعد صدور ه إلى تأمين الأجواء المناسبة للترويج له وقبوله على المستوى الدولي وبخاصة في الأوساط الأمريكية، وكان عليهم (بحكم كونهم من الصهاينة) فعل كل ما من شأنه تنفيذ ذلك الوعد في المحصلة النهائية، وبالفعل فقد رحبت الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية به ولربما شاركت في دعم الفكرة مادياً بضغط من الأوساط اليهودية الأمريكية و(الأصدقاء الصهاينة المقربين) من الرئيس ويلسون، خاصة وأن الظروف كانت مناسبة للغاية إذا ما أخذنا بالحسبان الدور المتزايد للصهاينة في الحملة الانتخابية، التي أوصلت ويلسون إلى رئاسة الإدارة الأمريكية عام ١٩١٢م، ودورهم المالي الكبير في تمويلها، وتأثيرهم المعنوي الكبير على الرئيس ويلسون نفسه^(٥٢). كما ساعد نجاحهم في ممارسة الضغط على الرئيس ويلسون وعلى مساعديه والمحيطين به من ذوي السمعة والنفوذ لديه، على التدخل في اللحظات الحاسمة والتحكم بقرارات السياسة الخارجية الأمريكية خلال تلك السنوات.

من ناحية أخرى كانت الدوائر الصهيونية في الولايات المتحدة قد لاحظت ميل الرئيس ويلسون منذ البداية على حصر المسائل المتعلقة بالسياسات الخارجية الأمريكية به، إذ كان على الغالب يتجاهل رأي وزير خارجيته في القضايا والمسائل الهامة، من هنا ونظراً لفهم الصهاينة لهذه الحقيقة فقد قطعوا الطريق على ويلسون من خلال سعيهم الدائم إلى استخدام مختلف أشكال الدعاية وسط الدوائر الحكومية وبيت الدسائس والمكائد من وراء الكواليس وبشكل دائم في أروقة البيت الأبيض، وهذا الأمر مكن الصهاينة من توجيه الرئيس ويلسون بالشكل الذي يخدم المصالح والتطلعات الصهيونية. لذلك ليس من الغريب على الإطلاق أن وزير الخارجية الأمريكي (ر).

لانسينغ)، الذي كان على علم مسبق بالمخططات التي أعدت في بريطانيا حول قضية إعطاء اليهود (الحق) في إقامة (وطن قومي) لهم في فلسطين، وعلى الخلافات البريطانية الفرنسية في الشرق العربي، كان يقع دائماً في الظل ولا يعرف حقيقة ما كان يجري بين الرئيس ويلسون وزعماء الحركة الصهيونية خاصة خلال المرحلة التي سبقت إعلان بريطانيا وعد بلفوار في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧م، وسبقت أيضاً زيارة كل من (ل. برانديس) و(ف. فرانكفورت) و(س. أوغايزا) للرئيس الأمريكي ويلسون، وكذلك محادثاتهم مع العقيد (هاوزا)^(٥٣).

وتفيد المصادر والدراسات التاريخية أن عملية التباحث وتبادل وجهات النظر بين هؤلاء الصهاينة (برانديس، فرانكفوتر، وأغايزا) والرئيس الأمريكي ويلسون حول المسألة الفلسطينية انتهت إلى الاتفاق على أنه وقبل دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى وزيارة بلفور إلى واشنطن في نيسان ١٩١٧م، أعطى رئيس الإدارة الأمريكية وعداً شفهياً بدعم الأنشطة و التحركات الصهيونية في الشرق العربي^(٥٤).

وبرأينا فإن الرئيس ويلسون كان قد علق آمالاً عريضة من خلال دعمه للحركة الصهيونية وأطماعها الاستعمارية في فلسطين، لتحقيق مكاسب سياسية تعود بالفائدة عليه شخصياً عن طريق جعله المدافع عن اليهود، ولا يستبعد أن يكون كرئيس للإدارة الأمريكية قد أخذ بالحسبان جملة من المتغيرات المتسارعة والجارفة، التي كانت تشهدها الساحة الدولية آنذاك وبالدرجة الأولى في منطقة الشرق العربي. وبالارتباط مع تلك المتغيرات يعبر عدد من الباحثين انتباهنا إلى أن توجه ويلسون هذا لم يكن من ناحية أخرى بعيداً عن نشأته البروتستانتية المتعصبية، وسيلة لتحقيق الأحلام والأهداف اليهودية الصهيونية في فلسطين العربية، وبالتالي فإن (هـ. فانيغ) على سبيل المثال يؤكد على (أن بروتستانتية الرئيس الأمريكي ويلسون دفعته إلى

الأخذ بالحسبان أن موقفه من مسألة إقامة "الوطن القومي اليهودي" في فلسطين أكثر من شك، وهي الأقرب إلى الحقيقة والواقع إن لم تكن الحقيقة بعينها^(٥٥).

ولا بد من الإشارة إلى حقيقة أن الرئيس ويلسون أيضاً كان قد أطلع وعرف من المؤسسات الدينية البروتستانتية ورؤساء البعثات التبشيرية البروتستانتية ورؤساء المؤسسات الدينية الأمريكية في الشرق حقيقة الوضع في فلسطين، (لا كما صورته الدعاية الصهيونية ومدى النجاح الذي يمكن أن تحققه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الهيمنة على منطقة الشرق العربي في المستقبل، وعلى الوطن العربي بأكمله نظراً لأهميته الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية، علاوة على ذلك فإن إعطاء الرئيس ويلسون موافقة مبدئية لبرانديس، بدعم فكرة صدور وعد بلفور يعطي اليهود (الحق) في إقامة (الوطن القومي اليهودي)، ما هي إلا محاولة جادة منه للتدخل في شؤون الشرق العربي وضمان إمكانية توسيع دائرة النفوذ والتأثير الأمريكي فيه، كبديل عن السير في ركب السياسات البريطانية في الشرق، وإيجاد خط سياسي مستقل خاص بالولايات المتحدة الأمريكية ويخدم تطلعاتها الاستعمارية في المنطقة ويقوي قدراتها على منافسة الدول العظمى الأخرى للهيمنة على المنطقة العربية. ولهذا السبب بالتحديد وافق الرئيس ويلسون في صيف عام ١٩١٧، على فكرة لانسغ الداعية إلى إجراء محادثات مع الدولة العثمانية والتوقيع على معاهدة سلام معها وإعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق. وقد تم تعيين (مورغانو) في منصب رئيس اللجنة الأمريكية، الذي كان يأمل بتعميق نفوذ الولايات المتحدة في الشرق العربي عن طريق طرح "المسألة اليهودية"، حتى قبل أن تظهر الحركة الصهيونية العالمية إلى الوجود^(٥٦)، وأخفى هذا الهدف غير النظيف خلف ادعاء أن مهمة اللجنة هي الاطلاع على أوضاع التجمعات اليهودية والأرمنية واليونانية تحت الحكم العثماني، وعندها تظاهرت الأوساط الصهيونية بإبداء انزعاج وامتناع كبيرين^(٥٧)، لكن ومن خلال (برانديس) تم إدخال (ف. فرانكفورتير) و(ه. فيتسمان) برفقة الصهيوني الفرنسي

(هـ. فيل)، الذي التقى رسل الرئيس ويلسون في (غيلانيز) في طريقهم إلى الشرق العربي وأقنعهم بالعودة، وتشهد هذه الحادثة على مدى التدخل الصهيوني الواسع النطاق في الشؤون الحكومية الأمريكية. ويعكس هذا الوضع حقيقة محاولات يهود العالم التدخل في الشؤون السياسية لشركائهم خلال مرحلة زيادة حدة التنافس الاستعماري على المنطقة العربية، والأهم من هذا وذاك عدم السماح بإحداث أية تغييرات في المنطقة، ومنع السيطرة على خاماتها دون إقامة "الوطن القومي اليهودي" على أرض فلسطين.

وكان الرئيس ويلسون على استعداد للتعامل مع التيار الصهيوني، وأعلن بصراحة تامة مراراً عن موافقته على المخططات والمشاريع الصهيونية الداعية إلى إنشاء "الوطن القومي اليهودي" في فلسطين^(٥٨)، ويشير (لويد جورج) في مذكراته على حقيقة الدور الأمريكي في دعم فكرة خلق كيان يهودي بقوله: "عندما تمت مناقشة وعد بلفور في ٣ أيلول ١٩١٧م، في اجتماع مجلس الوزراء البريطاني -أي قبل صدور الوعد بشهرين- تم الاتفاق على الاتصال بالرئيس ويلسون وإخباره بأن اليهود يطالبون بإعلام الوعد الذي يتجاوب ومطالب الحركة الصهيونية، ورجاء المجلس أن يعطي رأيه بخصوص مدى ملاءمة هذا الوعد، وقد تم الحصول على جواب الرئيس ويلسون بعد عدة أيام، وعندما تسلمت وزارة الخارجية البريطانية الجواب، قام بلفور بإخبار مجلس الوزراء أن الرئيس ويلسون يتعامل بمودة خاصة جداً مع الحركة الصهيونية"^(٥٩).

وفي ١٦ تشرين الأول ١٩١٧م، بعد مكالمة العقيد (إدف عاوزا) مع (فورين أوفيس) المكلف من قبل وايزمان بالتحرك في الولايات المتحدة الأمريكية لتسخير كافة القوى والإمكانات اللازمة لتقديم الدعم لوعد بلفور قام (فورين أوفيس) بإخبار السكرتير الخاص لوزير الخارجية البريطاني أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذي تلقى "الصيغة الصهيونية من العقيد هاوزا، وافق عليها" لكنه طلب عدم الإعلان على

الإطلاق عن هذه الموافقة عندما ستعلن حكومة صاحب الجلالة هذا الوعد أو الصيغة^(١٠). والتزمت الحكومة البريطانية، ولم تعلن عن حقيقة الموقف الأمريكي المؤيد لوعد بلفور عندما أعلنته في الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧م.

وهكذا تكون الجهات المهمة بصدور وعد بلفور قد نجحت في القيام بتحريك سري عن طريق العقيد (هاوزا) وعبر سلسلة (برانديس - هاوزا - ويلسون)، ودفعت بالوعد إلى الضوء. وبعد مرور عشرة أشهر على صدور وعد بلفور تقصد البيت الأبيض عدم إعطاء أي انتباه لهذا الوعد الظالم، وعولت الأوساط الحاكمة في واشنطن آنذاك على تعاون بريطانية مع الحركة الصهيونية لتحديد مصير الشرق العربي في المرحلة اللاحقة (مرحلة ما بين الحربين) لتعود وتدخل المنطقة سياسياً بعد الحرب العالمية الثانية، وتتحالف مع الحركة الصهيونية ثم مع الكيان الصهيوني بعد قيامه عام ١٩٤٨.

ومن الأهمية بمكان الإشارة أخيراً إلى أن الأرشيف القومي في الولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن - دائرة كالومبية) يتضمن عدد كبير من الوثائق التي تشهد على الموقف السلبي للإدارة الأمريكية من مسألة وعد بلفور والحركة الصهيونية بشكل عام، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مقطعاً من نص تقرير نائب القنصل الأمريكي في جنيف (س. إديلمان)، الذي أعده في ١٥ تشرين الثاني ١٩١٧م، وأرسله إلى وزير الخارجية الأمريكي (لانسینگ عن طريق الوكيل المؤقت للولايات المتحدة الأمريكية في سويسرة (ه. ويلسون)، في قسم أبحاث الشرق الأوسط: "جنيف ١٥ تشرين الثاني ١٩١٧م، إلى السيد هيو ويلسون ومنه إلى الوكيل الأمريكي المعتمد ببرن. نظراً لاحتلال فلسطين من قبل القوات العسكرية البريطانية يشرفني أن أقدم لكم المعلومات التي تمكنت من الحصول عليها وجمعها نتيجة دراستي للشؤون الفلسطينية والدعاية الصهيونية، ولا بد من الاعتراف بصدق أن زعماء الصهيونية استطاعوا تطوير منظمتهم إلى حد كبير، ولا توجد مدينة في أوروبا وأمريكا لا يوجد فيها

منظمة صهيونية محلية تدعم المشروع الصهيوني العام بطرائق مختلفة، ويشكل القسم الأعظم من هذه المنظمات من الجهلة والأمينين، الذين لا يفقهون حقيقة منظماتهم. وقد تمكن الصهاينة من جهة أخرى، من إيجاد مؤيدين لهم وسط ذوي النفوذ والأغنياء اليهود الذين يعتقدون الآمال على فكرة القوة السياسية للحركة الصهيونية. من وجهة النظر الأمريكية فإن اهتماماتنا ومصالحنا في فلسطين موجودة بشكل مستقل، والحركة الصهيونية الأمريكية هي الجهة الوحيدة المرتبطة معهم، وإذا تمكنوا (أي الصهاينة)، من تحقيق نجاح في التأثير على الحكومة البريطانية من خلال إصدار وعد بلفور، فإنه من المشكوك فيه استمرار هذا الدعم والتأييد بعد نهاية الحرب... وهذا لا يعني الضرورة أن على حكومتنا تعقب خطى الحكومة البريطانية على هذا الطريق فيما يتعلق بالشؤون الفلسطينية، ويجب علينا ألا نسمح بإقامة الدولة اليهودية^(١١).

بعد استلام وزير الخارجية الأمريكي (لانسينغ) تقرير (إ. ويلمان) في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩١٧م، جرت مناقشته ودراسته مباشرة^(١٢)، وبعد مرور يومين على وصول التقرير حاول وزير الخارجية الأمريكي التدقيق أكثر فأكثر في الأخبار الواردة من الشرق العربي، ومن أوروبا، وطلب من السفير الأمريكي في بريطانيا (و. بيدج) التأكد بدقة من صحة الأخبار الواردة، وإعلام وزارة الخارجية الأمريكية أسباب صدور وعد بلفور المتعلق بإقامة "دولة يهودية" في فلسطين^(١٣).

لكن وجود مثل هذه الوثائق لا ينفي حقيقة مباركة الإدارة الأمريكية للمشروع الصهيوني الذي روجت له كما رأينا حركة التبشير البروتستانتية الأمريكية البريطانية طيلة القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وبالتنسيق المشترك بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والحركة الصهيونية العالمية، من جهة أخرى، عملت هذه الأطراف الثلاثة على تحقيق الحلم الصهيوني الإمبريالي. أما التباين الواضح في مواقف الرئيس ويلسون ومواقف وزارة الخارجية الأمريكية فمرده إلى حرص الرئيس الأمريكي ويلسون على عدم إظهار الروابط العميقة التي ربطته بالحركة

الصهيونية. وكل هذا وذاك لا يخفي حقيقة الدور الكبير، الذي لعبه الرئيس ويلسون وإدارته في وضع الأسس العريضة للمشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين العربية.

٤- مبدأ السيطرة على منابع النفط العربية:

بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في منافسة حادة مع بريطانيا بشأن امتيازات التنقيب عن النفط واستثماره في الشرق العربي، بعدما أدركت الأهمية الفائقة للنفط من الناحيتين والاقتصادية والعسكرية، وتخوف الرسميين الأمريكيين من سياسات الدول الصناعية الكبرى، التي تهدف إلى السيطرة الكاملة على مصادر النفط المعروفة في العالم، فطرحوا إدارة الرئيس ويلسون من جديد سياسة "الباب المفتوح"، والسماح بالمنافسة الحرة بين الدول الرأسمالية سعياً منها للحصول على منفذ إلى حقول النفط في الشرق العربي.

خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى مباشرة ساندت الإدارة الأمريكية جهود شركاتها النفطية في الحصول على امتيازات التنقيب والاستثمار، وجاءت الخطوة العملية الأولى عندما قدمت المساعدة والدعم الدبلوماسي لشركة "سوكوني"، التي اشتكت من أن البريطانيين يعيقون أعمال استكشاف النفط في صحراء النقب في فلسطين، حيث كانت لهذه الشركة حقوق الامتياز، غير أن بريطانيا أصرت على موقفها آنذاك بحجة أن فلسطين ما تزال تحت الاحتلال العسكري، وأنه لن يسمح بعمليات التنقيب عن النفط فيها.

وعندما حاولت الشركات النفطية الأمريكية الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط واستثماره في العراق، الذي كان تحت الانتداب البريطاني رفضت السلطات البريطانية السماح للجيولوجيين التابعين لشركة "سوكوني" الأمريكية في أواخر صيف عام ١٩١٩م، بممارسة نشاطاتها في الأراضي العراقية، وساعت الأمور أكثر في اجتماع

الحلفاء في "سان ريمو"، في إيطالية ربيع عام ١٩٢٠م، عندما تم الاتفاق بين بريطانيا وفرنسة على إعطاء فرنسة جزءاً من نفط ما بين النهرين مقابل السماح لبريطانية بمد أنبوب لنقل النفط عبر الأراضي السورية إلى شاطئ البحر المتوسط، فأصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرتين في أيار وتموز ١٩٢٠م، عدت فيهما الاتفاقية البريطانية-الفرنسية انتهاك لمبدأ سياسة "الباب المفتوح"، وأنها تميز بشكل كبير بين الحلفاء، والولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت إلى حد كبير في انتصارهم على دول المحور.

في عام ١٩٢١م، تم انتخاب وارن هاردينج رئيساً جديداً للولايات المتحدة الأمريكية، في حين أصبح تشارلز هيويز وزيراً للخارجية، ويعرف عن هاتين الشخصيتين السياسيتين الأمريكيين بأنهما الأكثر حماساً لدخول مضمار المنافسة على النفط والسيطرة على مناطق إنتاجه. وتابع الرئيس الجديد سياسة ويلسون القائمة على مبدأ "الباب المفتوح"، ومبدأ "الفرص التجارية المتساوية"، في دول الانتداب، وسعت إدارته إلى دفع رجال النفط الأمريكيين، الذين ضموا في ذلك الوقت شركة "سوكوني" إلى شركة "ستاندار أوليل في نيوجرسي"^(٦٤)، لاستثمار النفط في منطقة الشرق العربي. وانضمت جهود هيويز إلى جهود هربرت هوفر وزير التجارة الأمريكي للدفاع عن رجال الأعمال الأمريكيين ومساندتهم. ودعا هوفر مدراء شركات النفط الأمريكية الكبرى إلى واشنطن في أيار ١٩٢١م، لتعزيز إمكانات الدخول إلى حقول النفط في العراق. وفي تشرين الثاني عام ١٩٢١م، أعلم متحدث باسم رجال النفط الأمريكيين الإدارة الأمريكية عن تشكيل مجموعة من سبع شركات ترغب باستكشاف الأراضي العراقية. ثم قامت هذه المجموعة بتنظيم اتحاد مالي خاص بها، وأعلم مدير شركة "جيرسي ستاندار" الإدارة الأمريكية بأن الاتحاد مستعد للبدء بمفاوضات مع البريطانيين. وفي تموز بدأت المباحثات الأمريكية - البريطانية، وخصص قسم كبير منها لمناقشة (سياسة الأبواب المفتوحة). وفي النهاية تمكن ممثل شركة (جيرسي

ستاندار) من وضع اتفاق أصبحت فيه الولايات المتحدة شريكاً في التنقيب عن النفط واستثماره في العراق.

في عام ١٩٣٠م، تمكنت شركة النفط الأمريكية (ستاندار أويل أوف كاليفورنية) من الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في البحرين، وتمكنت من سبر أول بئر في أيار عام ١٩٣٢م. بحلول نهاية عام ١٩٣٢م، ظهر هناك ستة عشر بئراً تنتج النفط بكميات تجارية جيدة، فأقدمت الشركة على بيع نصف الامتياز الممنوح لها إلى شركة النفط التكمسية بهدف الحصول على أسواق التصريف في القسم الشرقي من العالم^(٦٥).

وتمكنت شركة نفط الخليج بفضل المساعي والجهود التي بذلتها وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٣٦م، من الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في الكويت، وبدأت عمليات الحفر في نفس العام. لكن النتائج في البداية لم تكن مشجعة، ومع ذلك استمرت أعمال البحث والتنقيب، التي توجت في عام ١٩٣٨م، بتحقيق نتائج رائعة، وتم حفر تسعة آبار، وبعد عدة سنوات من العمل تحولت الكويت إلى أكبر دولة منتجة للنفط الخام في العالم، في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية^(٦٦).

ومنذ عام ١٩٣١م، أصبحت العربية السعودية هدفاً للشركات النفطية الأمريكية. وقام تشارلز كراين بزيارة لها عرض خلالها على الملك خدماته الخاصة كمهندس للمناجم، وطلب منه السماح بالتنقيب والبحث عن المصادر المعدنية والنفط في العربية السعودية. وبناءً على ذلك توجه كارل توبتشل على رأس بعثة جيولوجية أمريكية قامت بفحص التربة، وإجراء الدراسات والبحوث الميدانية في مختلف أنحاء المملكة لتعلن في النهاية أن السعودية بلد غنية بالثروة النفطية.

في صيف عام ١٩٣٢م، عاد كارل توبتشل إلى نيويورك حاملاً نتائج أبحاثه المذهلة، فأوعز لموظفي شركة (سكاندارو أويل) بالعمل مباشرة للحصول على امتيازات

التقيب عن النفط واستثماره في العربية السعودية، فأولت الشركة المذكورة إليه مهمة العمل هناك. وفي آب من العام نفسه وقّعت الشركة الطلب الخاص لتمويل نفقات العمل، وأخذت الامتياز شركة (سوكال)، التي وافقت بدورها على إدخال شركة (تكساس) لتأمين عملية التسويق. وبدأت أعمال التقيب عن النفط مباشرة في عام ١٩٣٦م، حيث تمكنت الشركة الأمريكية من استخراج النفط بكميات تجارية. وفي عام ١٩٣٨م، حصلت شركتا (تكساس) و(كاسوك) على (حقوق امتياز شامل)^(٦٧).

في شباط عام ١٩٤٣، حصل تحول جوهري في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، عندما أخبر الرئيس روزفلت المدير المسؤول عن قانون "الإعارة والتأجير" إدوارد ستيتينوس بأن الدفاع عن العربية السعودية أمر حيوي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأنه يجب تقديم الأموال لها)^(٦٨)، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تتناغم مع مقولة "حماية المصالح الحيوية الأمريكية"، ومسألة "الأمن القومي الأمريكي"، يدفعها إلى ذلك الرغبة التاريخية لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة في الحصول على المزيد الفرص التجارية، ورغبة لا متناهية في السيطرة الكاملة على المنطقة. واستناداً إلى ذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر بأساليب جديدة للسيطرة على النفط بشكل تام في المنطقة، وبدأ وزراء الخارجية والدفاع والبحرية والداخلية بوضع الخطط الناجعة لذلك. وكان هارولد إيكس قائد هذه الحركة، واقترح على الحكومة الأمريكية تشكيل شركة خاصة باحتياطي النفط تتولى ملكية الامتيازات الأمريكية وتحّد من نشاط بريطانية والاحتفاظ بمزيد من الاحتياط النفطي بيد الولايات المتحدة. وفي حزيران ١٩٤٣م، اقترحت لجنة وزارية تشكيل الهيئة الخاصة باحتياطي النفط للحصول على حق يحوّلها امتلاك الاحتياطيات النفطية فيما وراء حدود القارة، فوافق الرئيس روزفلت على الاقتراح، وعيّن هارولد إيكس رئيساً لها.

في عام ١٩٤٤م، تلقت وزارة الخارجية الأمريكية شكوى تفيد بأن جوردن، السفير البريطاني في جدة يعمل على إضعاف الموقف الأمريكي في العربية السعودية، الأمر الذي دفع الرئيس روزفلت إلى إصدار أمر بزيادة النفوذ العسكري الأمريكي في المنطقة بحجة حماية المصالح الحيوية الأمريكية ومواجهة التهديدات البريطانية لتلك المصالح، وفي العام نفسه أصبحت شركة ستاندار والعربية الأمريكية، والتي كانت ملكيتها الكاملة لشركة نفط كاليفورنية تعرف باسم شركة (آرامكو) أي شركة النفط العربية الأمريكية^(٦٩).

واختلفت الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا في منطقة الشرق العربي على صعيد السياسات الاستراتيجية الاقتصادية. فقد عمل الرئيس روزفلت بشكل مستقل عن بريطانيا في فلسطين، وعمل ما في وسعه على إنشاء "وطن قومي لليهود" فيها. ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن في يوم من الأيام كما يصور بعض المؤرخين المعاصرين بأن فلسطين قضية بريطانية. وقد توافقت السياسة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية مع توجهات الصهاينة الأمريكيين الذين لعبوا دوراً قياداً مميزاً وموجهاً داخل الحركة الصهيونية العالمية، والذين علّقوا آمالاً عريضة على الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة "الوطن القومي اليهودي". وبالتالي فقد نظر روزفلت إلى فلسطين كهدف حيوي أمريكي، ودفع بالقضية الفلسطينية إلى مسرح الأحداث. فقد رفضت الحكومة الأمريكية في الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان وعد بلفور الكتاب الأبيض الذي صدر عام ١٩٣٩م، عن الحكومة البريطانية القاضي بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد عام ١٩٤٤م، وطرحت مشروع بلتيمور كبديل عنه، وبدأ نشاط المنظمات الصهيونية الواسع لجمع الأموال اللازمة لتنفيذ هذا المشروع، وسخرت وسائل الإعلام والدعاية الأمريكية من قبل الصهاينة لإقناع الشعب والكونغرس الأمريكيين بالمشروع، كما سعى الرئيس روزفلت نفسه إلى إقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين بطريقة سلمية من خلال العمل على إقناع بعض الزعماء العرب بذلك آنذاك

وفي سبيل تحقيق هذه الفكرة حاول الترتيب لعقد اجتماع بين الملك ابن سعود والزعماء الصهيانية أمثال حاييم وايزمان. لكن الملك رفض ذلك. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الولايات المتحدة تشكّل طرفاً في القضية الفلسطينية. وفي عام ١٩٤٤م، خول الرئيس روزفلت القادة الصهيانية بإصدار قرار مؤاده أنه أثناء صدور القرارات في المستقبل سوف يكون هناك حق عادل أمام أولئك الذين يبحثون عن "تكوين وطن قومي يهودي".

وتمكّنت الإدارة الأمريكية من إقناع الحكومة البريطانية بإلغاء الكتاب الأبيض عام ١٩٤٤م، وفي سبيل التوفيق بين الأهداف الصهيونية، وعدم إلحاق الضرر بالمصالح النفطية الأمريكية في الشرق العربي، لجأ الرئيس روزفلت إلى التحدث بطريقتين مختلفتين مع العرب والصهيانية، وبخاصة بعدما رسمت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وتحقيق الهيمنة الاقتصادية والعسكرية الكاملة عليها، وبعدها أثبتت الحرب العالمية الثانية أن النفط سيكون من الناحية الاستراتيجية الاقتصادية العنصر الأهم في السياسات الدولية اللاحقة.

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة تراجعت السيطرة البريطانية-الفرنسية على منطقة الشرق العربي، وبرزت الولايات المتحدة كأكبر قوة اقتصادية وعسكرية في العالم، وتولّت زعامة العالم الرأسمالي في وقت ترسّخت فيه وتعمقت الروابط الصهيونية - الأمريكية، التي استندت في الأساس على مبدأ تلازم المصالح والأطماع المشتركة في المنطقة العربية. وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مشكلة رئيسية في علاقاتها العربية هي كيف يمكنها أن تحافظ على علاقات طيبة مع العرب في ظل عدائهم المتزايد لفكرة إنشاء الكيان الصهيوني، في وقت أصبحت فيه هذه الفكرة هدفاً استراتيجياً أمريكياً، وفي وقت راحت تقدم فيه كل أشكال الدعم للحركة الصهيونية العالمية. غير أنها تجاوزت هذه المعضلة بإظهار حيادها أمام العرب، ودعمها الضمني للامحدود للحركة الصهيونية.

ولم يكن النفط العربي ضرورياً للصناعة الأمريكية نظراً لما تحتويه أراضيها من احتياطي هائل يفوق استثماره وإنتاجه حاجاتها المحلية. لكن الاستراتيجية الكونية، التي تبنتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية قامت على أساس الحصول على أكبر قدر ممكن من الفوائد والعائدات النفطية وجعلها رديفاً أساسياً للاقتصاد الأمريكي. وكان من المناسب جداً للولايات المتحدة الأمريكية وفق هذه الاستراتيجية أن تغلق آبار النفط المتواجدة في أراضيها، وأن تعلن النفط الأمريكي احتياطياً استراتيجياً، وأن تتحكم بتأمين وتدفق النفط في المنطقة العربية إلى أوروبا واليابان، وأن تجعل منه أداة ضغط اقتصادية وسياسية على أوروبا واليابان لإرغامها على السير وفق السياسات الأمريكية الكونية المتبعة. من هنا طرحت الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (نظرية الاستقرار الإقليمي)، واتخذت سياسة ذات حدين، فمن جهة كانت الفوائد النفطية الأمريكية تسير جنباً إلى جنب مع تطوير المصادر الجديدة للنفط في الشرق العربي وتعميق النفوذ العسكري الأمريكي في منطقة الخليج. ومن جهة ثانية تعاضمت الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة سريعة جداً، وأصبحت مسألة تقديم المساعدات المادية والدعم السياسي لإنشاء الكيان الصهيوني جزءاً من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا تحولت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٦م، إلى العامل المسيطر على إنتاج النفط في المنطقة العربية. وتمكنت شركتا (جيرسي) و(سوكوني) الأمريكيتان من الاندماج في شركة أرامكو، بعدما قدمتا المساعدة المالية اللازمة لمد خط التابلاين، والذي استكمل في عام ١٩٥٠، لتأمين تدفق النفط إلى دول حلف شمال الأطلسي في أوروبا وارتفع إنتاج الشركات النفطية الأمريكية بعده إلى مليون برميل يومياً عام ١٩٥١م، وأصبحت العربية السعودية رابع دولة في العالم بإنتاج النفط بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفنزويلا.

ومن ناحية أخرى يعدّ نشاط الشركات النفطية الأمريكية في الكويت عاملاً هاماً وثميناً. وفي عام ١٩٤٨م، منح الشيخ أحمد أمير دولة الكويت امتيازاً لشركة (أميسن أول) الأمريكية للتقيب عن النفط في المنطقة المحايدة، وفي العام التالي منح الملك سعود امتيازاً لشركة النفط العربية الأطلسية التابعة لـ باول جيني لمدة ستين عاماً. وفي العراق كانت شركتنا (جبرسي ستاندار) و (موبيل أول) قد حصلتا على مقدار ٢٣,٧٥% من إنتاج العراق من النفط بنتيجة اشتراكهما مع شركة أي بي سي.

وفي مطلع الخمسينيات أثارت لبيبة اهتمام الشركات النفطية الأمريكية خاصة وأن النفط الليبي، الذي تم اكتشافه في أواسط الخمسينيات يتمتع بمواصفات عالية الجودة نظراً لاحتوائه على كميات قليلة من السلفر (فالمن الأمريكية الساحلية الشرقية تستخدم النفط الليبي من أجل منع التلوث). وبعدها وقعت الولايات المتحدة على العقد الخاص بالنفط الليبي عام ١٩٥٥م، تزايد تدفق النفط وخلال بضعة أشهر كان هناك عدد من الشركات النفطية الأمريكية الكبرى منها (تريبوليتانيا، وشركة بترول يوم أوكسيد انتال)، تعمل في إنتاج النفط الليبي ووصل إنتاجها عام ١٩٦٨م، إلى ٤٧٨ ألف برميل يومياً^(٧٠).

وبذلك تكون الشركات النفطية الأمريكية قد وضعت يدها على عملية استثمار وتسويق النفط العربي، وأصبح النفط ومسألة الحفاظ على السيطرة الأمريكية عليه العامل الهام في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعدما تزايدت عمليات التأميم، وتزايد الشعور القومي العربي الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل الكيان الصهيوني حجر الزاوية في استراتيجيتها العسكرية في مواجهة حركة التحرر العربية.

الخاتمة:

بهذه الدرجة من الحماس وقوة الاندفاع، صاغت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها في المنطقة العربية، وجعلتها ضمن محيطها الجيوسياسي والجيواقتصادي على امتداد قرن ونصف من الزمن، وتفاعلت مع الحركة الصهيونية العالمية في بوتقة واحدة أنتجت أقوى وأفطع خليط استعماري تشهده المنطقة العربية على امتداد تاريخها الطويل. وفيما يلي أهم نتائج البحث:

١- دخلت الولايات المتحدة الأمريكية حلبة المنافسة الدولية للهيمنة على المنطقة العربية منذ وقت مبكر. وجعلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة من السيطرة على المنطقة العربية واحدة من القضايا والمسائل الجيوسياسية والجيواستراتيجية بالنسبة لها. وكان الموقع الاستراتيجي الهام، الذي تتمتع به المنطقة العربية من أهم العوامل التي أدت إلى تفعيل السياسات العدوانية الأمريكية وفق هذا الاتجاه وصولاً إلى حالة فرض الهيمنة على هذه المنطقة ومقدراتها بكل الوسائل والإمكانات المتوافرة بما في ذلك القوة العسكرية عندما يتطلب الأمر تحت شعار (حماية المصالح القومية الأمريكية) و (توسيع التجارة الحرة).

٢- أدى تبني الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر لسياسات (الباب المفتوح)، إلى إقامة جسور اتصال مع المنطقة العربية أمنت الفرصة المناسبة للإمبريالية التجارية الأمريكية، لتوسيع نشاطاتها عن طريق فتح مكاتب وممثليات لها وفروع للشركات التجارية الأمريكية، التي سرعان ما تحولت إلى نقاط ارتكاز شكلت قاعدة انطلاق لتعميق النفوذ التجاري الأمريكي وتفعيل الدور الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، الأمر الذي دفع الحكومات الأمريكية إلى البحث عن حليف استراتيجي لها في المنطقة، يلعب بالتنسيق معها وفق مبدأ (المصلحة المشتركة). وكانت البعثات التبشيرية

البروتستانتية، التي تمثل الأصولية المسيحية أفضل مرشح لتحقيق هذا الهدف الفائق الأهمية فاخترعت الصهيونية السياسية ونفخت فيها روح الحياة في مطلع ستينيات القرن التاسع عشر بعد أن مهدت لعملية الخلق والاختراع هذه بحملات كبيرة ومنظمة سارت وفق اتجاه واحد غايته إقناع الغرب البروتستانتى بشطريه الأمريكي والأوروبي بضرورة تطبيق (مبدأ التحديث) و(تغريب فلسطين). وجرى الترويج لبدعة (أرض الميعاد) وعودة (الشعب الله المختار) إلى الأرض المقدسة فلسطين (تصديقاً) لنبوءة الكتاب البروتستانتى المقدس. ولتصبح الصهيونية السياسية المخترعة بأيديولوجيتها وخططها وأهدافها الحليف الاستراتيجي الخفي للإمبريالية التجارية الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وغدت مسألة خلق الكيان الاستيطاني الصهيوني في قلب الشرق العربي ضرورة ملحة اقتضتها عملية انصهار الرأسمالية اليهودية والرأسمالية الأمريكية في بوتقة دينية وإيديولوجية واحدة.

٣- تتحمل البعثات التبشيرية البروتستانتية مسؤولية كبرى في رسم معالم الإيديولوجية الصهيونية وبلورتها، ولم تبخل حتى في تقديم تصوراتها لكيفية تجسيد هذه الإيديولوجية في الواقع العملي على أرض فلسطين العربية. وتعدّ خطة (ج دونان) لتشكيل جمعية الشرق العالمية السالفة الذكر المثال الحي للطريقة التي اتبعتها الحركة الصهيونية فيما بعد لوضع يدها على الأرض المقدسة فلسطين تمهيداً لتهويدها والسيطرة الكاملة عليها. وجرى البدء بتنفيذ هذه الخطة الدونانية مع وصول الدفعة الأولى من المهاجرين اليهود إلى فلسطين من أوروبا الشرقية عام ١٨٨٢م، وظهرت بنتيجتها أولى المستعمرات الزراعية الصهيونية على أرض فلسطين العربية. وكان البروتستانتى الأمريكى أوليفانت المعروف بنشاطه الكبير داخل حركة التبشير الأمريكية في فلسطين أكثر تعصباً في تأييده للإيديولوجية الصهيونية من الزعماء الصهاينة أنفسهم. وكان أول من

اقترح اتباع أسلوب الطرد المنظم للشعب العربي من فلسطين وتفرغ هذه البلاد من سكانها وجعلها أرضاً بلا شعب تمهيداً لنقل المهاجرين اليهود إليها، وتهويدها كما تربع أوليفانت على رأس قائمة المبشرين والرحالة والمستكشفين البروتستانت الذين عملوا بكل ما لديهم من طاقات من أجل تغييب أي ذكر لحقوق العرب السكان الأصليين والشرعيين للأرض المقدسة فلسطين عبر تاريخها الطويل. ثم ما طبيعة هذه (المصادفة العجيبة)، التي جعلت الحركة الصهيونية تتبع أسلوب حرب الإبادة والاعتصاب والطرد المنظم في سبيل إقامة دولة احتلالية على أرض فلسطين العربية وهو الأسلوب بعينه، الذي اتبعه المهاجرون البيض من سكان أمريكا الأصليين أثناء تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية. هل سبب هذه (المصادفة العجيبة) عائد إلى الوحدة الروحية بين اليهودية والبروتستانتية؟ وهل الأصولية المسيحية (البروتستانتية وجه من وجوه اليهودية)؟ نعم ولا شك في ذلك.

٤- استطاعت البروتستانتية في بداية العقد الثاني من القرن العشرين أن ترفع مستوى تبنيها للصهيونية السياسية وإيديولوجيتها من مستوى المؤسسات الدينية البروتستانتية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى المستوى الرسمي أي إلى مستوى الحكومات. وشكلت هذه الخطوة سابقة خطيرة ومنعطفاً حاداً في تاريخ منطقة الشرق العربي بشكل عام والأرض المقدسة فلسطين بشكل خاص، بمعنى تحولت مسألة دعم الصهيونية من قضية (روحية) إلى قضية سياسية جرى تبنيها على المستويات الحكومية. وحلت تصريحات الزعماء والمسؤولين الحكوميين في الولايات المتحدة الأمريكية مكان الوعود والتصريحات، التي كانت تصدر عن المؤسسات الدينية البروتستانتية. ولم يتردد العديد من المسؤولين الأمريكيين عن الإفصاح عن إيمانه بضرورة إنشاء محمية احتلالية يهودية في فلسطين ومنهم داعية (حق تقرير المصير) الرئيس الأمريكي ويلسون. وشكلت هذه التصريحات مقدمات أفرزت وعد بلفور في ٢ تشرين

الثاني عام ١٩١٧م، والذي يعد وثيقة القرآن غير المقدس بين الرأسمالية الغربية والحركة الصهيونية العالمية، الذي تتمخض عنه ولادة الابن غير الشرعي . المحمية الاحتلالية الصهيونية.

٥- كانت حرب التنافس والتضارب الدولية للسيطرة على منابع النفط في المنطقة العربية، بعد الحرب العالمية الأولى حرباً أمريكية في إيديولوجيتها وخطتها وغاياتها وأهدافها ، خاصة بعدما أصبح لها شأن عظيم في صناعة النفط في مطلع العشرينيات، واستطاعت إنشاء تنظيمات صناعية من نوع جديد (الحماسية الكبرى)^(٧١). وبدا واضحاً لكل من يراقب أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل بأقل من السيادة التامة وغير المنقوصة ليس فقط في مجال الإشراف على عملية إنتاج النفط، بل وأيضاً على عمليات النقل والتوزيع والتسويق بالاستعانة بما تمتلكه من أساطيل وناقلات نفط عملاقة. بمعنى بسط سيادتها على كل المجال الحيوي الممتد من المنبع إلى المصب. وقد تعمقت هذه السياسة عندما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى مدى أهمية النفط كشرط أساسي وجوهري لفرض سياسات الهيمنة على العالم (الدبلوماسية النفطية)، التي وضعت في أعلى درجات سلم أولوياتها إقامة رأس جسر متقدم للولايات المتحدة الأمريكية في قلب الشرق العربي (فلسطين)، وبالتوافق مع نهج هذه الدبلوماسية جرى تحويل المنطقة العربية إلى مجال حيوي للخامات والموارد الطبيعية وبخاصة النفط لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها.

الحواشي

(١) National Archives of the United States (NAUS). Record Group 59
Despatches from United States Councils in Tripoli 1796-1885.
Microfilm T40, Roll No.1 (November 23, 1796 — December 10,
1800).

(٢) بريسون. أ. توماس: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من
١٧٨٤ إلى عام ١٩٧٥م، ترجمة دار اطلاس للدراسات والترجمة والنشر. الطبعة
الأولى ١٩٨٥م، ص ٣٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣١-٣٢.

(٤) Field A. America and the Mediterranean World, 1776 1882 (٤)
Prienceton: Prienceton University Press, 1969.

(٥) Stephens G. Incidents of Travel, Arabia Petraea and the Holy land (٥)
(1838).

(٦) NAUS RG 59 Des patches from American Minister in Turkey 1818- (٦)
1906 Rolls 1-77.

(٧) Зубок Л.И. Экспансионистская политика США в начале XX в. (٧)

n 1969- 376-383

8-Mahan A. The Problems of Asia and its Effect Upon International Policies. London 1990.

9-NAUS. RG 59 File 867. 6020 t. 81/0-210.

10-Колобов О.А. СОЕДИНЕННЫЕ ШТАТЫ АМЕРИКИ И ПРОБЛЕМА ПАЛЕСТИНЫ. НИЖНИЙ НОВГОРОД. 1993. с. 23.

11-ТАМ ЖЕ с. 23.

12-ТАМ ЖЕ с. 23

13-Осипова Н. Из истории английского управления Палестиной (1919-1939). Вопросы истории. 1948. №12 с. 68.

14-Попова Е.И. Политика США в Европе в 1918-1920 гг. М. 1957 с. 123.

15-Лан В.И. США от первой до второй мировой войны. М. 1976.

16-Fishman H. American Protestantism and a Jewish State. Detroit : Wayne University Press 1973. P23.

17-Finnie David H. Pioneers of the East. Cambridge (Mass): Harvard University Press 1967. P 129.

18-Fishman H. Op. Cit.p. 24-27.

19-Epstein L. Zions Call. Christian contribution to the Origins and Development of Israel. University of America Press Inc. 1984.

20-Колобов О.А. СОЕДИНЕННЫЕ ШТАТЫ АМЕРИКИ И ПРОБЛЕМА ПАЛЕСТИНЫ. с. 34.

21-Epstein L. Zions Call. Christian Contribution to the origins and Development of Israel. P. 42-45.

22-КОЛОБОВ О.А. СОЕДИНЕННЫЕ ШТАТЫ АМЕРИКИ И ПРОБЛЕМА ПАЛЕСТИНЫ. С. 35.

23-NAUS RG 59 Des patches from American Minister in Turkey 1818-1906 Rolls 1-77.

24-Oliphant L. Memoir of the life of Laurence Oliphant vol II. 1891 p. 169-170.

25-КОЛОБОВ О.А. СОЕДИНЕННЫЕ ШТАТЫ АМЕРИКИ И ПРОБЛЕМА ПАЛЕСТИНЫ. С. 36.

26-ТАМ ЖЕ С. 36.

27-Epstein L. op. Cit p. 61-62.

28-КОЛОБОВ О.А. СОЕДИНЕННЫЕ ШТАТЫ АМЕРИКИ И ПРОБЛЕМА ПАЛЕСТИНЫ. С. 36.

29-ТАМ ЖЕ С. 36

30-ТАМ ЖЕ С. 36.

31-КРАЧКОВСКИЙ И.Ю. ИЗБРАННЫЕ ПРОИЗВЕДЕНИЯ. Т. 1. М. 1953 С. 50.

32-ОДЕ-ВАСИЛЬЕВА К.В. ВЗГЛЯД В ПРОШЛОЕ. ПАЛЕСТИНСКИЙ СБОРНИК. 13-й (76). 1965. С. 175.

КИСЕЛЕВ В.И. ПАЛЕСТИНСКАЯ ПРОБЛЕМА. М. 1976. С. 16.

33-КОЛОБОВ О.А. СОЕДИНЕННЫЕ ШТАТЫ АМЕРИКИ И ПРОБЛЕМА ПАЛЕСТИНЫ. С. 40.

34-БИБЛИОТЕКА КЛАССИКОВ СИОНИЗМА. ТЕОДОР ГЕРЦЛЬ. ПЕТРОГРАД. 1918. Т. 1. С. 113.

35-Zionism and Arab Resistance Beirut 1969. P. 24-25.

٣٦- الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الثامنة، ١٩٨١م، ص ٣٥.

37- Колобов О.А. Соединенные Штаты Америки и проблема Палестины с.44.

38- Колобов О.А. Корнилов А.А. Сергучин А.А. Документальная история Арабо-израильского конфликта. Документ №3. с. 16-18.

39- Эрлих В. Сионизм : теория и практика. Против сионизма и израильской агрессии. М. 1974. с. 115.

40- Колобов О.А. Соединенные Штаты Америки и проблема Палестины. с.42.

٤١- بريسون. أ. توماس: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص ١٤٨-١٤٩.

٤٢- المرجع نفسه، ص ١٥٢-١٥٣.

٤٣- المرجع نفسه، ص ١٥٤-١٥٥.

44- Ключников Ю.А. Сабанин А. Международная политика новейшего времени в договорах, нотах и декларациях. М. 1925. с. 118.

45- Ллойд Джордж. Л. Права о мирных переговорах. М. 1967. Т. 2. с. 285-286.

46- там же с. 289.

47- Колобов О.А. Соединенные Штаты Америки и проблема Палестины. с. 42.

48- там же с. 42.

49- там же с. 42.

50-ТАМ ЖЕ С. 42.

51-Dodd W.E Jr, Dodd M. (Editors). Ambassador Dodds Diary, 1933-1938 N.Y., 1941 p.10

52-КОЛОБОВ О.А. СОЕДИНЕННЫЕ ШТАТЫ АМЕРИКИ И ПРОБЛЕМА ПАЛЕСТИНЫ. С. 43.

53-ТАМ ЖЕ С. 43.

54-ТАМ ЖЕ С. 43.

55-Feingold H.Zion in America. The Jewish Experience from Colonial Times to Present. N.Y: Hippocrene Books Inc., 1974. P. 253.

56-КОЛОБОВ О.А. СОЕДИНЕННЫЕ ШТАТЫ АМЕРИКИ И ПРОБЛЕМА ПАЛЕСТИНЫ. С. 43.

57-John R, Hadwi S, The Palestine Diary N.Y: New World Press, 1970 vol 1. P 81.

58-КОЛОБОВ О.А. СОЕДИНЕННЫЕ ШТАТЫ АМЕРИКИ И ПРОБЛЕМА ПАЛЕСТИНЫ С. 45.

59-ЛЛОЙД Джордж Д. ПРАВА О МИРНЫХ ПЕРЕГОВОРАХ. Т. 1. С. 298-299.

60-КОЛОБОВ О.А. СОЕДИНЕННЫЕ ШТАТЫ АМЕРИКИ И ПРОБЛЕМА ПАЛЕСТИНЫ. С. 47.

61-ТАМ ЖЕ С. 47

62-ТАМ ЖЕ С. 47.

63-КОЛОБОВ О.А. СОЕДИНЕННЫЕ ШТАТЫ АМЕРИКИ И ПРОБЛЕМА ПАЛЕСТИНЫ. С. 48.

٦٤- للمزيد من المعلومات حول صراع الشركات النفطية، انظر سامبسون، أنتوني:

الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي

هاشم، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٦م.

٦٥- بريسون. أ. توماس: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، من

عام ١٧٨٤ إلى عام ١٩٧٥، ص ٢٥٢.

- ٦٦- المرجع نفسه، ص ٢٥٣-٢٥٤.
- ٦٧- المرجع نفسه، ص ٢٥٨.
- ٦٨- المرجع نفسه، ص ٢٧٠.
- ٦٩- المرجع نفسه، ص ٢٦٧.
- ٧٠- المرجع نفسه، ص ٣٩٠.
- ٧١- للمزيد من المعلومات عن (الخماسية الكبرى)، أي الشركات النفطية الأمريكية الخمس الكبرى، التي شكلت أكبر كارتيل احتكاري دولي في العالم باتحادها مع شركتي بريتش بترليوم وشركة شل، انظر كتاب أنتوني سامبسون: الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى في العالم الذي صنعه.